مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

2023-04-26

العدد: 3937

المعارضة السورية تواصل اعتقال أكثر من 40 لاجئ فلسطيني

- 30٪ من فلسطينيي سورية في لبنان بدون اقامات شرعية
- دراجات الموت تثير الهلع في مخيّم النيرب.. ومطالبات بردع حقيقي
- معهد دمشق المتوسط يعلن فتح باب التسجيل على الدورات القصيرة الأجل

آخر التطورات

تشير إحصائيات مجموعة العمل إلى وجود أكثر من أربعين معتقل فلسطيني لدى "الجيش الوطني السوري" المدعوم من تركيا، والمسيطر على أجزاء واسعة في ريف حلب ومدينتي رأس العين وتل أبيض شمالي سوريا.

ووفقاً لمصادر خاصة أنه تم احتجاز جميع المعتقلين أثناء محاولتهم العبور إلى تركيا مروراً بمناطق سيطرة الجيش الوطني، وتتراوح تُهمهم بين الانضمام لجيش التحرير الفلسطيني الموالي للنظام السوري أو جهات تعمل ضد الثورة حسب الجيش الوطني، رغم انشقاق غالبية العناصر أو خدمتهم بعيداً عن المناطق الساخنة ومناطق الاشتباك باستثناء عدد قليل منهم.

ويتم عرض المحتجز على المحاكم في تلك المناطق لتتخذ بدورها الإجراءات المناسبة فيما تتراوح الأحكام بين سنة وخمس سنوات حسب جهة الدفاع، خاصة وأن المحاكم طالبت في أكثر من حالة تعيين محامي يتوكل الدفاع عن المُحتجز، حيث استطاع البعض الخروج فيما بقي العدد الأكبر في السجن لعدم امتلاكهم القدرة المادية على تعيين محامي أو لإدانتهم بقضية التعاون مع جهات تعمل ضد اقوات المعارضة السورية على حد قول الجيش الوطني.

فيما تختلف الإجراءات مع العابرين من المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام التابعة للمعارضة السورية حيث تبدو الإجراءات أقل تشدداً من تلك التي يمارسها الجيش الوطني، بحيث يقوم المهرب بإحضار أي شخص يدخل من مناطق النظام السوري إلى مكان يدعى الـ 106 وهو نقطة أمنية تابعة للهيئة دون تعريضهم لأي إساءة "حسب شهود" فيقوم موظف أمني باستقبالهم، والتحقيق معهم واستجوابهم فيضطر البعض لدفع مبالغ مالية كغرامة

تتراوح بين 100 و1000 دولار للمتخلف عن الخدمة العسكرية أو المنشق أو المُسرّح من الخدمة ، ويتم تسليمه وصل بالمبلغ يسمح له بالخروج باتجاه تركيا، ويجدده كل ثلاثة أيام في حال طالت مدة مكوثه في الأراضي الواقعة تحت سيطرة الهيئة.

ومن أبرز التهم التي باتت معروفة للجميع ("أنت تعمل مع الجبهة الشعبية "القيادة العامة" أو مع "لواء القدس") وكلاهما من الفصائل المسلحة التي تعمل جنباً إلى جنب مع قوات النظام السوري، وتشارك بالعمليات العسكرية في مختلف المناطق السورية، وشاركت في الحملات التي استهدفت المخيمات الفلسطينية، وتسببت بقتل العشرات من اللاجئين الفلسطينيين، فيما لا يشار لهم بوقوف مئات الفلسطينيين إلى جانب حقوق الشعب السوري ودفعهم أثمان باهظة كلفتهم حريتهم وحياتهم حسب قول الناشطين.

بالانتقال إلى لبنان أوضحت دراسة ميدانية احصائية أجرتها مجموعة العمل على ما يقارب 393 عائلة فلسطينية سورية لاجئة في لبنان أن من أكثر الأمور التي تزيد معاناتهم فقدان شريحة واسعة منهم للاستقرار الناجم عن عدم قدرتهم على استحصال أوراق إقامة شرعية كون السلطات اللبنانية تعتبرهم كرعايا وضيوف وليس كلاجئين بسبب الظروف القسرية التي دفعتهم للجوء.

وأظهرت الدراسة أن حوالي 113 أسرة من هذه العائلات أي ما يقارب 30% رب الأسرة لديها لا يمتلك إقامة شرعية، و313 فرد من أصل 1649 لاجئاً لا تمنحهم السلطات اللبنانية إقامة شرعية، منوهة إلى أن النسبة الأكبر منهم هم من فئة الطلاب.

وأشارت الدراسة التي أعدها مراسل مجموعة العمل في لبنان إلى أن جميع العائلات المستهدفة ذكرت أن فقدانهم للصفة القانونية حدّ من حركتهم بسبب الخوف من الاعتقال مما أجبرهم على أن يبقوا حبيسي المخيمات والتجمعات التي لجئوا إليها.

وكشفت مجموعة العمل أن هناك أعداد كبيرة من فلسطينيي سورية لديهم مشكلات قانونية في لبنان، منهم 175 شخصاً دخلوا بطريقة غير نظامية (خلسة) إلى لبنان، وحوالي 150 لاجئ محجوزة أوراقهم الثبوتية في مديرية الأمن العام منذ أشهر طويلة ولم تسوى أوضاعهم القانونية، إضافة إلى ذلك هناك 75 فرداً من فلسطينيي سورية صدر بحقهم قرار بمغادرة الأراضي اللبنانية.

مشددة على أن هناك مشكلة حقيقية يواجهها الشبان بعمر 17 أو 18 سنة والذين دخلوا إلى لبنان وهم أطفال وهي أن الأمن العام يطلب منهم لتجديد اقاماتهم ابراز هويتهم الشخصية أو جواز سفر لهم دون مراعاة ا أنهم لا يستطيعون استخراج مثل تلك الثبوتيات نتيجة انهم مطلوبين للخدمة الالزامية في سورية.

أما في شمال سوريا طالب أهالي مخيّم النيرب للاجئين الفلسطينيين بحلب بوضع حدٍ لظاهرة ركوب الدّراجات النارية أو التي تسمى (درجات الموت) المنتشرة في المخيّم، والتي باتت تشكل خطراً على حياة راكبيها وحياة الأهالي.

ووفقاً لمراسل مجموعة العمل أن تلك المطالبات جاءت عقب الحادث الأليم الذي أصيبت به طفل من أبناء مخيم النيرب، حيث قام سائق الدراجة النارية الذي كان يقودها بسرعة عالية

بصدم الطفل نايف أحمد قاسم (خمس سنوات) وبعدها لاذ بالفرار، ما أسفر ذلك عن إصابتها بإصابات بليغة وتم نقلها على الفور إلى المشفى.

وسجلت العديد من الحوادث المرعبة بسبب عدم الالتزام بمعايير الأمانة والسلامة، والسرعة الجنونية التي يقود بها سائقو الدراجات النارية في أزقة وحواري مخيّم النيرب دون مراعاة لوجود أطفال ونساء وشيوخ في تلك الأزقة.

وحمّل الأهالي مجموعة "لواء القدس" الموالية للسلطات السورية الذي يسيطر على المخيّم، مسؤولية الفلتان الأمني والاستهتار بحياة المدنيين، خاصة أن العديد من سائقي الدراجات النارية هم عناصر من لواء القدس، كما طالبوا بوضع آلية للمراقبة ومحاسبة هؤلاء المتهورين.

في سياق مخلف أعلن معهد دمشق المتوسط "DTC" التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" في دمشق، عن فتح باب التسجيل على الدورات قصيرة الأجل.

وبحسب إدارة المعهد فأن الاختصاصات تتنوع على الشكل التالي، تطبيقات محاسبية باستخدام الحاسب، التسويق الرقمي، المهارات الادارية والمراسلات التجارية، Freelancing، UI/UX (تصميم واجهات المستخدم)، فن الإعلاني Animation، Revit انشائي، Auto Cad، برمجة تطبيقات الموبايل

وأشار المعهد إلى أن موعد التسجيل بالدورات سيبدأ اعتباراً من 14 أيار/ مايو 2023، وأن مدة الدورة الواحدة 33 جلسة، خلال 5 أيام أسبوعياً، حيث يمنح الطالب شهادة مصدقة من UNRWA عند انهائه الدورة بنجاح بشرط الالتزام الكامل بالدوام.